بيـــان يتوجب على المجتمع الدولي انقاذ مدينة حلب

مدينة حلب بين القتل و الدمار والتشريد

بدأت القوات الحكومية حملة بربرية عشوائية من مدينة حلب بتاريخ ٢٣/تشرين الثاني/٢٠١٣ وذلك بعد أن قامت بتدمير و تشريد مختلف بلدات....

بدأت القوات الحكومية حملة بربرية عشوائية من مدينة حلب بتاريخ ٢٣/تشرين الثاني/٢٠١٣ وذلك بعد أن قامت بتدمير و تشريد مختلف بلدات و مدن ريف المدينة ، واستمرت عمليات القصف بالقنابل البرميلية و الصواريخ الفراغية و حتى استخدام القنابل العنقودية المحرمة دوليا في عدة أحياء سكنية داخل المدينة بحسب تقرير سابق للشبكة السورية لحقوق الإنسان .

بعد مرور ثلاثة أشهر تقريبا وبتاريخ ٢٢/ شباط/٢٠١٤ صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢١٣٩ الذي يهدف إلى إدخال المساعدات الإغاثية وأشار إلى ايقاف عمليات القصف العشوائية و أشار إلى القنابل البرميلية تحديدا ، ولكن القرار والذي صدر بالإجماع كان تحت الفصل السادس و لهذا فإنه لم يعن الحكومة السورية بشيء ، ومن خلال فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن وتيرة القصف و القتل لم تتغير مطلقا بين ماقبل صدور القرار ومابعده .

فمنذ تاريخ ٢٣/تشرين الثاني/٢٠١٣ وحتى ٢٦/نيسان الجاري خلف القصف بمالايقل عن ١٩٤٠ قنبلة برميلية على مدينة حلب وحدها مقتل مالايقل عن ٢٥٠٨ أشخاص ، بينهم ١٩ مقاتل فقط (أقل من ١ ٪) و نعتقد أنهم قتلوا على نحو المصادفة ، بينما قتل ٢٤٨٩ مدنيا بينهم ٦٣٥ طفل و ٢٩٢ امرأة (نسبة النساء و الأطفال ٣٨٪ من مجموع الضحايا) و هذا يشير إلى تعمد استهداف المدنيين ، كما دمر القصف مالايقل عن ثلث المدينة بشكل كلي أو جزئي وهذا تسبب في تشريد أكثر من ٢٢٠ ألف شخص خلال تلك الفترة تحولوا إلى نازحين أو لاجئين.

بلغ عدد ضحايا الريف الحلبي في تلك الفترة مالايقل عن ٧٤٥ شخص تبلغ نسبة المدنيين بينهم أكثر من ٩٢ ٪ .

الاستنتاجات :

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف بالبراميل المتفجرة هو قصف عشوائي استهدف أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكتبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرئم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .

٢. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جدا تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جدا إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم القصف المنهجي الواسع المتكرر ، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لايمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة

التوصيات :

إلى مجلس الأمن :

حماية المدنيين في سورية من عمليات القتل اليومي وتحمل مسؤولياته التاريخية والأخلاقية .

اتخاذ اجراءات اضافية لان الحكومة السورية لم تلتزم بالقرار الاخير ٢١٩٣ بل استخفت به كالعادة .

Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان